بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السبب الثاني من أسباب الطعن هو المتروك

المَتْرُوك

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب ـ وهو السبب الثاني ـ سمي حديثه المتروك .

1- تعريفه:

أ) لغة : اسم مفعول من " التَّركِ " وتسمي العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ "التَّرِيكة" أي متروكة لا فائدة منها .

ب) اصطلاحاً : هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب .

طبعا هذا الاصطلاح بالنسبة للحديث الذي يرويه الرجل المتهم بالكذب لأن يقال عن حديثه المتروك هذا الحقيقة بن حجر ذكر ذلك بن صلاح و النووي و بن كثير و غيرهم لم يذكروا ذلك و الحقيقة عمليا إذا رجعنا إلى كلام المتقدمين لا يعدون الحديث الذي يرويه الرجل الذي اتهم بالكذب لا يلقبونه بالمتروك الرجل هو المتروك و الحديث يحكم عليه بأنه واه أو واه جدا أو ضعيف أو ضعيف جدا لكن لا توجد هذه الكلمة في حق الراوي الذي اتهم بالكذب فإذا عمليا لا توجد عمليا كلمة متروك في حديث انفرد به رجل اتهم بالكذب.

يقول المؤلف: **2- أسباب اتهام الراوي بالكذب أحد أمرين وهما:**

أ) أن لا يُروي ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة

كالحديث الذي زاد فيه محمد بن سعيد المصلوب على الزندقة، معلوم المتواتر من السنة و هو الواضح البين في كتاب الله خاتم النبيين فماذا زاد هذا الرجل الكذاب زاد إلا" أن يشاء الله "فهذا الاستثناء مخالف للأمور المعلومة الأمور المسلمات فإذا جاء حديث بهذه الصفة فهذا الحديث متروك فالرجل واه حتى لو كان ضعيف فقط، هذا الكلام على تعريف الحافظ بن حجر.

يقول المؤلف:

ب) أن يُعْرَف بالكذب في كلامه العادي ، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي .

3- مثاله:

حديث عمرو بن شَمِر الجُعْفي الكوفي الشيعي ،عن جابر

جابر طبعا إذا أطلق في هذه الطبقة الكوفي هو بن يزيد الجعفي و هو متروك الحديث.

عن أبي الطفيل

عامر بن واثلة آخر من مات من الصحابة على الإطلاق في جميع البلاد، قال العراقي في ألفيته:

وَمَاتَ آخِراً بِغَيْرِ مِرْيةِ ** أبُو الطُّفَيْلِ مَاتَ عَامَ مِائَةِ

و في نسخة للألفية:

وَمَاتَ آخِراً بِغَيْرِ مِرْيةِ ** أبُو الطُّفَيْلِ مات بعد مائة

للاختلاف في وفاته.

يقول المؤلف: عن علي وعمار قالا : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر ، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغَداة ، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق "

يقطع يتوقف

يقول المؤلف: وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شَمِر : " متروك الحديث .

هذا هو الصحيح، رجل متروك و الحديث إما أن يقال فيه منكر أو ضعيف جدا إلى ما هنالك لا يقال عن الحديث متروك و إن كان من الناحية العملية قد ترك العمل به هاو بمقتضاه.

يقول المؤلف: **4- رتبته :**

يقول المؤلف: مر بنا أن شر الضعيف الموضوع، ويليه المتروك، ثم المنكر ثم المعلل،

العلة هنا قادحة عندنا علة غير قادحة كإبدال ثقة بثقة

يقول المؤلف: ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا رتبه الحافظ ابن حجر.

هذه مراتب الحديث الضعيف أو الواهي بشكل عام.

يقول المؤلف: **المُنكَر**

إذا كان سب الطعن في الراوي فحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق ـ وهو السبب الثالث والرابع والخامس ـ فحديثه يسمي المنكر.

بن حجر طبعا ذكر مراتب الجرح بالنسبة للرواة، فالمرتبة الثالثة فحش الغلط، المرتبة الرابعة كثرة الغفلة المرتبة الخامسة الفسق فحديثه يسمى المنكر.

1- تعريفه:

أ) لغة : هو اسم مفعول من " الإنكار " ضد الإقرار .

ب) اصطلاحاً: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة أشهرها تعريفان وهما:

1- هو الحديث الذي في إسناده راو فَحُشَ غلطُه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه.

الفسق مر معنا هو عكس الالتزام و التقوى بمعنى العدالة فالفسق فعل كبيرة من الكبائر بشكل عام أو ترك أمر مفروض لذلك العدالة تعريفها فعل الأوامر و ترك النواهي و اجتناب خوارم المروءة أو الابتعاد عن خوارم المروءة .

يقول المؤلف: وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره

ومشى على هذا التعريف البيقوني في منظومته فقال :

ومنكر الفرد به راو غدا ****تعديله لا يحمل التفردا

إذا على هذا التعريف أن الحديث المنكر هو عبارة عما رواه الضعيف أو الواهي المتفرغ له و هو ليس أهلا للتفرغ لحديث أو لأمر.

تعريف ثاني للحديث المنكر

يقول المؤلف: 2-هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.

النوع الثاني للمنكر عرفه بن حجر و من قبله أيضا قال:" هو ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة" على هذا التعريف الحديث المنكر المخالفة، ما هو الفرق بين الشاذ و المنكر؟ الفرق واضح، الحديث المنكر راويه ضعيف يخالف المقبول سواء كان ثقة أو صدوق بينما الحديث الشاذ الثقة يخالف من هو أرجح منه سواء كان واحدا أو جماعة.

يقول المؤلف: وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده ، وفيه زيادة على التعريف الأول وهي قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة .

لكن الحقيقة التعريف الأول نستطيع أن نقيده بشيخ يعني الحقيقة من تتبع كلام النقاد و العلماء من المتأخرين الذهبي مثلا حينما يجد حديثا لرجل ضعيف و لا شواهد له في بابه فيقول حديث منكر يعني لا يشترط فيه

المخالفة لكن هذا الحديث الذي رواه الضعيف يكون لا نظير له في بابه لا طرق و لا شواهد فمثلا لو جاء حديث في وصف جهنم و عذابها مثلا أعاذنا الله منها، فيدخل في جملة الأحاديث الكثيرة و الآيات التي تدل على شدة عذاب جهنم فلا يحكم على الحديث النكارة لوجود شواهد كثيرة عبر السنة و القرآن في غالب الأحيان النقاد يذكرون حديثا منكرا يكون غريبا في بابه.

يقول المؤلف: **2-الفرق بينه وبين الشاذ :**

أ) أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه.

المقبول كلمة جامعة أحسن ما نقول حتى يشمل الصدوق و ما بينهما.

يقول المؤلف: ب) أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة.

المنكر رواية الضعيف مخالف المقبول الشاذ رواية الثقة يخالف من هو أرجح منه.

فيُعْلَم من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ رَاوِيْه مقبول ، والمنكر راويه ضعيف . قال ابن حجر : " وقد غفل من سَوَّى بينهما " .

3- مثاله:

أ) مثال للتعريف الأول: ما رواه النسائي وابن ماجة من رواية أبي زُكَيْر يحيي بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً " كلوا البَلَح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان "

قال النسائي : " هذا حديث منكر ، تفرد به أبو زُكَيْر وهو شيخ صالح ، أخرجه له مسلم في المتابعات ، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُحْتَمَل تَفَرُّدُهُ "

طبعا المؤلف وقع له خطأ ظاهر كلامه أن هذا الكلام للنسائي، الحقيقة كلام النسائي إذا تفرد به أبو الزكير و هو شيخ صالح هذا من كلام بن الصلاح أدرجه المؤلف على سبيل الخطأ أو الوهم أو من الطباعة، ما معنى أخرج له مسلم في المتابعات يعني لم يعتمده في الأصول لم يروي له حديثا يعني جاء من طريق واحد و إنما ذكره في حديث له طرق متعددة و هو شارك كابن لئيعة روى له مسلم متابعة لم يعتمده في حديث يتفرد به لذلك يقولون روى له مسلم ف المتابعات و روى له البخاري مقرونا كغيره، أبو زكير ضعيف وصفه بن حجر: صدوق يخطأ كثيرا، كلمة صدوق تنصرف إلى العدالة و كلمة يخطأ كثيرة عدم الحفظ و الضبط. هذا حديث واه و منكر.

يقول المؤلف: مثال للتعريف الثاني : ما رواه ابن أبي حاتم

ابن أبي حاتم اسمه عبد الرحمن متوفى سنة 327 هو بن الإمام الكبير الرازي، اسمه على اسم الإمام الشافعي محمد بن إدريس الرازي.

يقول المؤلف: من طريق حُبيب بن حَبِيب الزيات

رجل متروك

يقول المؤلف: عن أبي اسحق

أبو اسحق السبيعي

يقول المؤلف: عن العيزار بن حُرَيْث

ثقة روى له مسلم و أصحاب السنن

يقول المؤلف: عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أقام الصلاة وآتي الزكاة وحج البيت وصام وقَرَى الضيف دخل الجنة " .

وقرى الضيف يعني أكرم الضيف

يقول المؤلف: قال أبو حاتم : " هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي اسحق موقوفاً ، وهو المعروف"

إذا معنى رواه بن أب اسحق موقوفا و ليس موقوفا على أبي اسحق بمعنى اتمم السند

4- رتبته :

يتبين من تعريفي المنكر المذكورين آنفاً أن المنكر من أنواع الضعيف جداً لأنه إما راويه ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق ، وإما راويه ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة ، وكلا القسمين فيه ضعف شديد ، لذلك مر بنا في بحث " المتروك " أن المنكر يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المتروك .

لأنه في الدرجة الثالثة أو في المرحلة الثالثة.

يقول المؤلف: **المَعْروف**

المؤلف أيضا أخرج المعروف على انه نوع خاص غالبا من تقدمه يقولون بعد أن يذكروا المنكر و يقابله المعروف و يذكرونه في سطر لأنه واضح عكس المنكر هو المعروف مثل الشاذ ما هو؟ المحفوظ، خلاف المنكر المعروف ما فيه حاجة لصحيفة كاملة.

يقول المؤلف: **1- تعريفه:**

أ) لغة: هو اسم مفعول من " عَرَفَ "

ب) اصطلاحاً : ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف فهو بهذا المعنى مقابل للمنكر ، أو بتعبير أدق ، هو مقابل لتعريف المنكر الذي اعتمده الحافظ ابن حجر.

اعتمد بن حجر طبعا المخالفة في المنكر و إن كان ذكر النوع الثاني أيضا أو النوع الأول و لكن الذي اعتمده في تعريف المنكر اشتراط المخالفة.

يقول المؤلف: **2- مثاله:**

أما مثاله فهو المثال الثاني الذي مر في نوع المنكر ، لكن من طريق الثقات الذين رووه موقوفاً على ابن عباس . لأن ابن أبي حاتم قال : ـ بعد أن ساق حديث حُبَيِّب المرفوع ـ " هو منكر ، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحق موقوفاً ، وهو المعروف ".

أيضا هنا في النقد حصل سقوط في النص للمؤلف، الكلام لأبي حاتم و ابنه ناقل أما هنا نسب هذا الكلام لابن أبي حاتم لعله سقط من السند.

ننتقل إلى بحث جديد أبحاث بسيطة.

المعَلَّل

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو " الوهم " فحديثه يسمي المعلل و هو السبب السادس.

من أسباب الضعف و الجرح بالنسبة للراوي، يقول العراقي:

وسم ما بعلة مشمول معللا ، ولا تقل : معلول وهي عبارة عن أسباب طرت
فيها غموض وخفاء أثرت تدرك بالخلاف والتفرد
مع قرائن تضم يهتدي جهبذها إلى اطلاعه على
تصويب إرسال لما قد وصلا أو وقف ما يرفع أو متن دخل
في غيره ، أو وهم واهم حصل ظن فأمضى ، أو وقف فأحجما
مع كونه ظاهره أن سلما وهي تجيء غالبا في السند
تقدح في المتن بقطع مسند أو وقف مرفوع وقد لا تقدح
كالبيعان بالخيار صرحوا بوهم يعلى بن عبيد أبدلا
عمرا بعبد الله حين نقلا وعلة المتن كنفي البسمله
إذ ظن راو نفيها فنقله وصح أن أنسا يقول لا
أحفظ شيئا فيه حين سئلا

الأحسن أن نقول حديث معل أي له علة.

يقول المؤلف: **1- تعريفه:**

أ) لغة: اسم مفعول من " أَعَلَّهُ " بكذا فهو " مُعَلٌّ " وهو القياس الصرفي المشهور ، وهو اللغة الفصيحة ، لكن التعبير بـ " المعلل " من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة، ومن المحدثين من عبر عنه بـ " المعلول "

من عبر عنه يكون أبعد من ناحية لغوية

يقول المؤلف: وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية واللغة .

ب) اصطلاحاً: هو الحديث الذي أُطُّلِعَ فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها.

هذا الذي اختاره بن حجر و كثير من أهل العلم بالحديث أن العلة باصطلاح المحدثين لا تكون إلا خفية فنفهم من ذلك ان العلة معنيان معنى عام أو معنى لغوي و معنى خاص بمعنى اصطلاحي المعنى العام أو اللغوي بمعنى الطعم فأي خلل في المتن أو السند نستطيع أن نسميه علة لكن من ناحية لغوية أما الاصطلاح لا تكون إلا خفية و على هذا لا يكتشفها المبتدأ أو المتوسط بالنسبة للعلة لأنها لا تكون إلا خفية إلا كبار الأئمة و العلماء سواء من الخلف أو السلف كل من يعنى و يشتغل بهذا الحديث و بهذا العلم يستطيع أن يكتشف العلة.

2- تعريف العلة:

هي سبب غامض خفي قادح

القدح الجرح بمعنى ينزل مرتبة الحديث الصحيح إلى الضعيف في الظاهر متصلة فيقف العالم الكبير أن الحديث منقطع أو يرى الظاهر أنه مرفوع لكن يطلع الناقل على أنه موقوف طبعا يتم ذلك من خلال جمع طرق الأحاديث و طرقه و الرواة و أحوالهم فيصير إلى الحكم.

في صحة الحديث . فيؤخذ من تعريف العلة هذا أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان وهما.

أ) الغموض والخفاء.
الغموض عدم الوضوح و الخفاء أيضا على أنها علة غير واضحة.
ب) والقدح في صحة الحديث .
فان اختل واحد منهما ـ كأن تكون العلة ظاهرة أو غير قادحة ـ فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحاً.

بل لغة.

يقول المؤلف: **3-قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي:**

إن ما ذكرته من تعريف العلة في الفقرة السابقة هو المراد بالعلة في اصطلاح المحدثين لكن قد يطلقون العلة أحياناً على أي طعن موجه للحديث

أو حتى الراوي في الإسناد يعني.

يقول المؤلف: وان لم يكن هذا الطعن خفياً أو قادحاً:

أ) فمن النوع الأول: التعليل بكذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك. حتى لقد سمي الترمذي النسخ علة.

بالنسبة للبحث الناسخ و المنسوخ الحديث الذي نسخ و ترك العمل به الترمذي عده علة يعني هو من حيث ترك العمل به نفس الحكم بالنسبة للواهي عمليا أما حقيقة الحديث الذي نسخ مازال صحيحا و لا علة حقيقية بمعنى العلة لا في السند و لا المتن.

يقول المؤلف:

ب)ومن النوع الثاني: التعليل بمخالفة لا تقدح في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة، وبناء على ذلك قال بعضهم: من الحديث الصحيح ما هو صحيح معلل.

النوع الثاني التعليل لمخالفة لا تقدح في صحة الحديث كإرسال ما وصله الثقة هذه تعود إلى مسألة زيادة الثقة و هي مقبولة و الأصح من هذه المسألة أنها هناك التفصيل فيها في هذه الزيادة تختلف من متن إلى متن و من رجل إلى رجل.

يقول المؤلف: **4- جلالته ودقته ومن يتمكن منه :**

معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقها ، لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث ، وإنما يتمكن منه ويقوي على معرفته أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، ولهذا لم يَخُضْ غماره إلا القليل من الأئمة كابن المديني وأحمد والبخاري وأبي حاتم والدارقطني

طبعا و يضاف كل الأئمة الجبال فمثلا علي بن مديني الصاحب الثلاثي و يحي بن معين و أحمد بن حنبل دائما يقرنون في الجرح و التعديل و معرفة العلل و الحديث و العلل و المشاركة و هم أقران و البخاري و أبي حاتم و أبي زرعة الرازي.و يضاف النسائي ثم الدارقطني كان لا نظير له في عصره في معرفة علل الحديث قال مرة: **"يا أهل بغداد لا تظنوا أحدا يكذب على رسول الله و أنا فيكم"**

يقول المؤلف: **5- إلى أي إسناد يتطرق التعليل ؟**

يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً، لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علله إذ أنه مردود لا يعمل به.

أمره مكشوف الحديث الضعيف يستطيع المبتدأ و المتوسط أن يكشف خلل أو ضعف هذا الحديث.

يقول المؤلف: **6- بِمَ يُسْتَعان على إدراك العلة ؟**

يُستعان على إدراك العلة بأمور منها :

أ) تفرُّد الراوي .

ب) مخالفة غيره له .

ت) قرائن أخرى تنضم إلى ما تقدم في الفقرتين (أ ، ب) .

هذه الأمور تنبه المعارف بهذا الفن على وهم وقع من راوي الحديث ، إما بكشف إرسال في حديث رواه موصولاً أو وقف في حديث رواه مرفوعاً أو إدخاله حديثاً في حديث أو غير ذلك من الأوهام ، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم بعدم صحة الحديث.

غالبا العلل تكون في إرسال موصول أو وقف في مرفوع، حديث في حديث يعني بعض ألفاظ أو جملة دخل حديث في عن أبي هريرة في حديث بن عمر هذا يحصل نادرا يمكن أن مثل بذلك الحديث في صحيح مسلم حديث عن بريدة بن الحصين كنت نهيت عن زيارة القبور ألا فزروها انتهى الحديث إلى هنا فإنها تذكر الآخرة في هذا الكتاب و في أكثر من مؤلف، تذكر الآخرة جاءت في حديث مسلم قبل حديث بريدة مباشرة و هو" استأذنت ربي لأن أستغفر لأمي فمنعني و استأذنته في أن أزورها فأذن لي ألا فزروها فإنها تذكر الآخرة" حديث مسلم من حديث أبي هريرة دخلت في بعض الكتب على أنها من حديث بريدة.

يقول المؤلف: **7- ما هو الطريق إلى معرفة المُعَلَّل ؟**

الطريق إلى معرفته هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة.

8- أين تقع العلة ؟

أ) تقع في الإسناد ـ وهو الأكثر ـ كالتعليل بالوقف والإرسال.

بالوقف في المرفوع بمعنى رفعه أحد الرواة مثلا لكن اطلع العالم الناقل على أن هذا الحديث إنما هو موقوف على الصحيح إنما لكثرة من رواه موقوفا إما لسبب إتقان من رواه موقوفا أحيانا الواحد يرجح الواحد أنه لا يقارن هذا الراوي مع هذا الراوي، و الإرسال في الموصول أو المتصل أيضا هذا الحديث له إسناد متصل لكن اطلع الصواب أنه منقطع لذلك يقولون كوقوف عالم من أئمة الجرح و التعديل على علة على حديث فيعل العلة على الانقطاع.

يقول المؤلف: ب) وتقع في المتن ـ وهو الأقل ـ مثل حديث نفي قراءة البسملة في الصلاة.

هذا الحديث الشافعية يصرون قراءة البسملة آية من الفاتحة و عندهم من ترك حرفا واحدا من البسملة صلاته باطلة حتى لو كان مشددا و ترك التشديد فصلاته باطلة و هذا إجماع لدى الشافعية أيضا عندهم القارئ بعض الحروف لا تخرج صحيحة لا تصح إمامته و لو كان حرفا و لو يخرج الحرف و لكن ليس واضحا لا تصح

إمامته، هذا الحديث فيه خوض نقاش و حوار الدار قطني و ميادي الشافعي و الشافعية و الخطيب البغدادي تكلم على الحديث و المتأخرون أيضا و منهم العراقي تكلم على هذا الحديث و قال : صح أن أنس قال صليت خلف النبي و خلف أبي بكر و خلف عمر أنهم كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين، جاء في رواية و هي صحيحة الإسناد ماذا قال أنس فيها؟ لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة و لا في آخرها، هذه اللفظة الذي أعدها الشافعية رواه عدد كبير عن أنس ما ذكروا نفي البسملة بعد ذلك إذا نفوا هذه الرواية يستطيعون أن يتأولوا الحديث يفتتحون الصلاة بالحمد لله بأنهم هكذا تأولها الشافعي أراد افتتاح السورة بالفاتحة.المسألة فيها خوض و حوار و نقاش.

يقول المؤلف: **9- هل العلة في الإسناد تقدح في المتن ؟**

أ) قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد ، وذلك مثل التعليل بالإرسال.

الحديث في الظاهر حين كان متصلا ما هو صحيح أن كان من رواية الثقة أو حسن من رواية الصدوق حين حكمنا انه منقطع في نوع من انواع الانقطاع الحديث أصبح ضعيفا فهذا الحديث قدح في صحته و نزلت مرتبته من الصحيح إلى الضعيف.

يقول المؤلف: ب) وقد تقدح في الإسناد خاصة ، ويكون المتن صحيحاً مثل حديث يَعْلَي بن عُبَيْد، عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً " اَلْبَيِّعَان بالخِيار " فقد وهم يَعْلَي على سفيان الثوري في قوله " عمرو بن دينار " إنما هو عبد الله بن دينار ، فهذا المتن صحيح ، وان كان في الإسناد علة الغَلَط ، لأن كُلّاً من عمرو وعبد الله بن دينار ثقة . فإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن، وان كان سياق الإسناد خطأ.

سياق الإسناد بالنسبة للإسناد الذي طعن فيه عمرو بن دينار السند الصحيح من طريق عبد الله بن دينار، لدينا فائدة:

رواه عبد الرزاق و أبو نعيم الفضل بن دكين و ستة من أصحاب الثوري عن الثوري عن عبد الله بن دينار، كذا رواه عبد الرزاق و النسائي و الطبراني و الطحاوي، يعلى بن عبيد اخطأ عن الثوري و يعلى روى له الأئمة الستة لكن قال بن حجر: "ثقة إلا في الثوري ففيه لين"، كحاله شيب بن بشير هو ثقة حجة لكن حديثه عن الزهري بعضهم ضعفه بعضهم لينه فقط لأنه التقى الزهري و كتب عنه عدة أحاديث و لما عاد إلى العراق طارت هذه الأوراق و صار يحدث عن الزهري من حفظه فصار يخطأ في الأحاديث.

يقول المؤلف: **10 - أشهر المصنفات فيه :**

أ) كتاب العلل لابن المديني .

ب) علل الحديث لابن أبي حاتم .

ج) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل .

الأحاديث التي فيه قليلة و غالب الكلام عن الرجال و الانقطاع العلل ليس عبارة عن أحاديث غالبا أحوال رجال و انقطاع و إرسال بين راوي و راوي آخر.

يقول المؤلف: د) العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي .

هـ) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ، وهو أجمعها وأوسعها .

الدراقطني علي بن عمر 385، أوسع كتاب في علل الحديث.